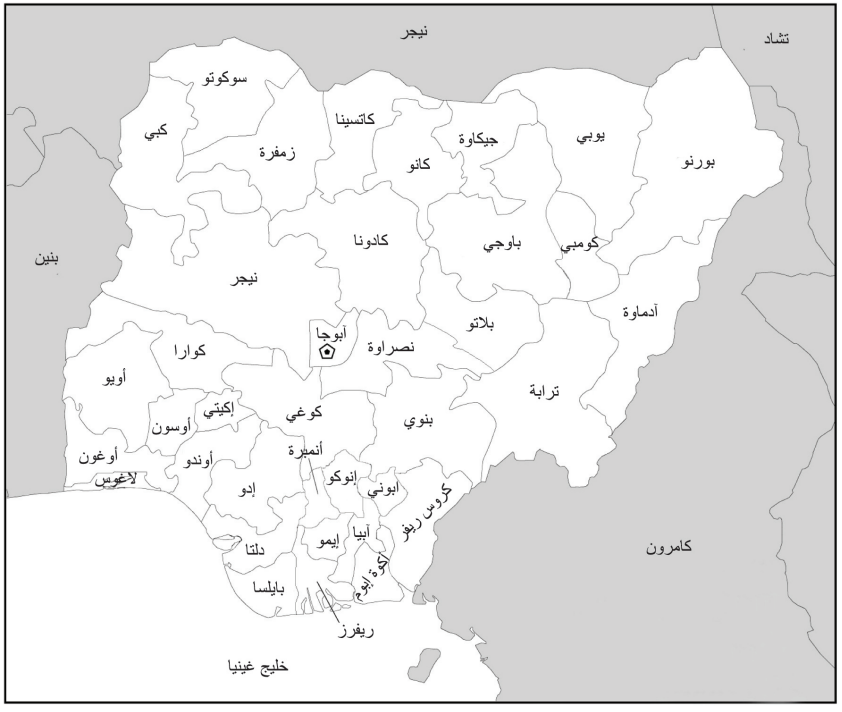

نيجيريا:
في حاجة إلى حكم جيد

إغناتيوس أكايار أيوا

جاءت نيجيريا إلى حيز الوجود في عام ١٩٠٠، في شكل المحميات البريطانية لشمال وجنوب نيجيريا ومستعمرة لاجوس. دمجت هذه الوحدات تحت مظلة إدارة بريطانية واحدة في ١٩١٤، ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٥٤ حُكمت نيجيريا باعتبارها دولة وحدية. وهذه قصة مألوفة لدارسي الإمبريالية الأوروبية: دولة جديدة – نيجيريا – لم تتأسس بناءاً على الاتحاد الطوعي لوحدات سياسية قائمة سلفاً وثيقة الصلة ومتفقة بشكل حر، بل فرضت من قبل قوة امبريالية على منطقة ذات حدود مصطنعة تضم سكان غير متجانسين والذين كانوا حتى وقتها بشكل أساسي غرباء عن بعضهم البعض. وفي سياق نشأة الاتحاد الفدرالي النيجيري، فإن غياب بيئة تمكن من قيام مفاوضات ذات مصداقية للعلاقات الفدرالية والخاصة بالولايات يفسر بشكل جزئي

العديد من التحديات الدستورية الراهنة التي تواجهها نيجيريا، بما في ذلك توزيع السلطات، واقتسام العائدات، وقضاء واحدي، وحقوق "السكان الأصليين".

على الرغم من كونها حُكمت كدولة واحدية على مدار أربعين سنة، إلا أن نيجيريا تكونت من ثلاثة أقاليم إدارية مختلفة تماماً: الإقليم الغربي ويغلب عليه جماعة اليوروبا؛ والإقليم الشرقي، حيث يسود الإيغبو؛ والإقليم الشمالي الشاسع، حيث غالبيته من الهاوسا-فولاني الطبقة الحاكمة لخلافة السوكوتو الشهيرة في القرن التاسع عشر. عندما تحولت نيجيريا إلى اتحاد فدرالي بمقتضى ما يسمى بدستور ليتلتون لعام ١٩٥٤، كانت هذه الأقاليم الثلاثة هي الوحدات الفدرالية المتحدة. وحافظ آخر إجراء دستوري بريطاني يخص نيجيريا – دستور الاستقلال لعام ١٩٦٠ – على هذه البنية الفدرالية. لكن منذ الاستقلال تقسم البلد خمس مرات إلى ما مجموعه ٣٦ ولاية ومنطقة العاصمة الفدرالية أبوجا.

تميز تاريخ نيجيريا بعد الاستقلال بفترتين طويلتين من الحكم العسكري – من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٩ ومرة أخرى من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٩. وتم فرض الدستوران الرئيسيان للبلاد بعد الاستقلال – دستور عام ١٩٧٩ ودستور عام ١٩٩٩ – بواسطة الحكام العسكريين قبل التخلي عن الحكم للمدنيين.

أجرى دستور ١٩٧٩ تغييرات كثيرة على الطريقة التي كانت تحكم بها نيجيريا. فقد عمل على تغيير أسلوب الحكومة القائم على مجلس الوزراء المتوارث عن البريطانيين إلى نظام رئاسي على غرار الأسلوب الأمريكي؛ وأقام الحكومات المحلية بوصفها المستوى الثالث للحكومة؛ وشجع قيام بنية فدرالية قوية بهدف تقليل التوترات العرقية من خلال تأكيد الاختلافات بين المجموعات العرقية النيجيرية. كان الدستور الحالي – والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩ – نتاج عملية انتقالية قادتها الحكومة العسكرية برئاسة اللواء عبد السلام أبوبكر. وباستثناء تعديلات طفيفة، فإن دستور عام ١٩٩٩ هو ذاته دستور عام ١٩٧٩. ما زال دستور ١٩٩٩ ساري المفعول الآن لما يزيد عن خمسة أعوام، متخطياً بذلك جميع سابقيه بعد الاستعمار، ومر بأول اختبار له –انتخابات عامة على مستوى البلاد أجريت عام ٢٠٠٣، والتي نتجت عنها تحولات كبيرة في المجالس التشريعية الفدرالية وعلى مستوى الولايات وتغيير النظام في كثير من حكومات الولايات والحكومات المحلية.

ما زال دستور 1999 ساري المفعول الآن لما يزيد عن خمسة أعوام، متخطياً بذلك جميع سابقيه بعد الاستعمار، ومر بأول اختبار له –انتخابات عامة على مستوى البلاد أجريت عام 2003

على الرغم من جهود واضعي الدستور لترسيخ البنى الفدرالية، فما زال توازن القوى في نيجيريا في صالح الحكومة المركزية. يعود هذا لعاملين أساسيين: فترات طويلة من حكم عسكري موحد ومتماسك، وسيطرة المركز على المورد الاقتصادي الأساسي للبلاد – وهو النفط. أثارت قوة الحكومة المركزية استياءاً عميقاً من الذين يؤمنون بأن الولايات شديدة الضعف. ويعتقد الكثيرون بأن هذا التركيز للسلطة في المركز هو المسئول عن تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد والذي يتجلى الآن في الحكم. وبالتالي، كانت هناك دعوات لمزيد من تفويض السلطات إلى الوحدات المكونة في الاتحاد الفدرالي.

لقد تحول اقتسام عائدات الاتحاد الفدرالي مسألة شائكة. ومؤخراً كان على الحكومة الفدرالية الحصول على تفسير دستوري من المحكمة العليا فيما يتعلق بمدى استطاعة ولايات "الدلتا" أو التي تحد خليج غينيا الاستفادة من موارد البلاد النفطية البعيدة عن الشاطئ على أساس مبدأ الاستتباع Principle of Derivation . حدث احتكاك ناجم عن الرغبة في السيطرة على الموارد بالإضافة إلى الافتقار إلى فهم الآلية المرنة لاقتسام الموارد الوطنية بين الحكومة الفدرالية والمستويات الأخرى من الحكومة، مما فاقم من المشكلة.

علاوة على ذلك، أدى تحريف بعض المبادئ الفدرالية الراسخة بواسطة الهيكل القيادي العسكري والحاجة إلى عزل القضاء عن التدخل السياسي إلى نمو قضاء مركزي أو وحدي في دولة فدرالية. الاعتقاد السائد هو أن هذا التنظيم – على الرغم من تناقضه مع الفدرالية – يعتبر العلاج لعزل القضاء عن الضغوط المالية والنفوذ السائد الذي ربما كان سيمارس عليه من قبل حكومات الولايات.

كذلك ينبغي أن نؤكد على أن النيجيريين أساءوا استخدام مواد الدستور الخاصة "بالسكان الأصليين" مما أعاق تمتعهم بحقوق المواطنة في البلاد. تستخدم كلمة "indigene" - وهي كلمة نيجيرية مبتكرة – لتعريف السكان الأصليين لمكان محدد بالنسبة للمواطنين القادمين حديثاً لهذا المكان. كان الأثر العكسي للسياسة المتعمدة للنهوض بالسكان الأصليين، في مقابل "المستوطنين"، معيقاً لجهود بناء بلد قوي ومتحد.

لا تزال الديمقراطية النيجيرية هشة ومثقلة بالأزمات إلى حد كبير. ترجع أسباب هذه الأزمات بشكل كبير إلى الاستخدام السيئ للعديد من آليات بناء الإجماع وحل النزاعات الموجودة في الدستور. هناك ما يدعو إلى الأمل – على الرغم من غياب نظام فدرالي تم التفاوض عليه بحرية – فقد أظهرت المجموعات العرقية المتعددة والمتباينة في نيجيريا بشكل تقليدي ميولاً للتوافق فيما بينها. وحتى المشاحنات

السياسية الحالية فإنها تدور بشكل كبير حول المشاركة في الموارد الوطنية، مستخدمة الانتماء العرقي والدين كستار.

نيجيريا في حاجة ماسة للحكم الجيد وقيادة تستجيب لمشكلاتها حيث وضعتها تقارير مؤشر التنمية البشرية المتعاقبة الصادرة عن الأمم المتحدة في مرتبة متأخرة للغاية، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الشعب. ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للحكومة هو تطوير السياسات والاستراتيجيات نحو تغيير هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق وإلا سيتعرض أي نموذج فدرالي للحكم الدستوري – مهما بلغ الإخلاص في وضعه – للخطر.